مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية
MJAES
المجلد السادس العدد الأول 2016 آذار
المحور الاقتصادي
106-89

دراسة تحليلية لأسباب عدم اقرار الموازنة العامة في العراق للعام ٢٠١٤

شعيبث، سندس جاسم*

معلـــومات البحث

الاستلام : 2015/11/11
التقييم : 2015/11/2
التعديل : 2015/11/17
القبـــول : 2015/12/24
النشـــر : 2016/3/30

الملخص

أنهـــى العـراق عـام ٢٠١٤ بـدون اقـرار الموازنـة نتيجـة للخلافـات والنزاعات السياسية والاختلالات في بعض مواد الدستور التي هيأت لذلك وما نتج عن ذلك من اثار على الاقتصاد العراقي وعرقلة مسار التنمية في العراق ، واتى عدم اقرارها في ظل ظروف استثنائية عاشها العراق في عام ٢٠١٤ من انخفاض اسعار النفط والاوضاع الامنية المتدهورة التي جعلت العراق يعاني من عجز حقيقي، وركزت هذه الدراسة على مسائل مختارة دون ادعاء التغطية الشاملة.

المقدمة

تعد الموازنة العامة في الدولة من اهم الخطط المالية التي تعتمدها في الاجل القصير، فهي تعتبر الاداة الرئيسية لتنفيذ سياساتها الاقتصادية والمالية ، و تحدد كيفية الحصول على الايرادات وأوجه استخدامها بما يكفل تنظيم الانفاق الحكومي وتحقيق الاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية.

وقد انهى العراق عام ٢٠١٤ بدون اقرار الموازنة نتيجة للخلافات والنزاعات السياسية و ما نتج عن ذلك من اثار على الاقتصاد العراقي وعرقلة مسار التنمية في العراق وتزامن عدم اقرارها في ظل ظروف استثنائية عاشها العراق في عام ٢٠١٤ تمثلت بانخفاض اسعار النفط فضلا عن تدهور الاوضاع الامنية التي جعلت الاقتصاد العراقي عموما والموازنة خصوصا تعاني من عجز حقيقي ، وركزت هذه الدراسة على مسائل مختارة دون ادعاء التغطية الشاملة.

وعليه تم تقسيم هذا البحث الى ثلاثة مباحث اذ تضمن المبحث الاول الاطار المفاهيمي للموازنة العامة وهي دراسة نظرية لمفهوم وانواع وقواعد الموازنة العامة في حين تطرق المبحث الثاني لدراسة وتحليل مشروع قانون موازنة ٢٠١٤ المرسل من الحكومة الى البرلمان في منتصف كانون الثاني من عام ٢٠١٤ للوقوف على ابرز الاختلالات في هذا المشروع ومحاولة معرفة مدى جدوى ذلك المشروع لو تم اقراره على الاقتصاد العراقي، ومدى توافقه مع خطة التنمية الوطنية (٢٠١٣-٢٠١٧) ،فيما تناول المبحث الثالث تداعيات واسباب عدم اقرار الموازنة العامة لعام ٢٠١٤ في العراق في ضوء انخفاض اسعار النفط وتدهور الوضع الامني.

*المدرس ، المساعد ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية

مشكلة البحث:

يتأخر اقرار الموازنة في كل عام في العراق في السنوات الاخيرة مما يسبب مشكلات اقتصادية للبلد ، الا ان الحالة في عام ٢٠١٤ هي حالة استثنائية اذ اصبح الاقتصاد العراقي بدون موازنة مما انعكس سلبا على الاقتصاد وعلى مسار التنمية في البلد.

أهمية البحث

تأتي اهمية البحث من تناوله لموضوع حيوي ومهم وهو الموازنة العامة لما لها من تأثير بالغ على الاقتصاد فهي التي تحدد كيفية الحصول على الايرادات واوجه انفاقها، وان عدم وجود موازنة يضع الاقتصاد في حالة من الفوضى في القرارات ويسبب مشكلات كبيرة على الاقتصاد تمتد لسنوات لاحقة، وبالتالي تناولت هذه الدراسة تحليل مشروع قانون موازنة ٢٠١٤ ومقارنته مع الموازنات السابقة لتحديد الاختلالات في اعداد الموازنة العامة بالإضافة الى توضيح الاثار السلبية لعدم اقرار الموازنة واسباب عدم اقرارها.

هدف البحث

يهدف البحث الى تحديد وتحليل الاثار الناتجة عن عدم اقرار الموازنة على الاقتصاد العراقي والاسباب التي ادت الى عدم اقرار الموازنة من اجل معالجة الثغرات التي ادت الى عدم اقرارها و لكي لا يتعرض الاقتصاد العراقي مرة اخرى لهذه الاختلالات وبالتالي لا تتعرقل عملية التنمية الاقتصادية.

فرضية البحث:

افترضت الدراسة ان هنالك اثار اقتصادية سلبية وتدهور شمل كل مفاصل الاقتصاد نتيجة عدم اقرار الموازنة العامة في العراق لعام ٢٠١٤ .

منهجية البحث :

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل مسودة مشروع موازنة ٢٠١٤ وفضلا تحليل اسباب عدم اقرارها والنتائج الاقتصادية المترتبة على ذلك .

هيكل البحث

ولتحقيق اهداف البحث قُسمَ الى ثلاثة مباحث تناول المبحث الاول الاطار المفاهيمي للموازنة العامة وهي دراسة نظرية لمفهوم وانواع وقواعد الموازنة العامة في حين تطرق المبحث الثاني لدراسة وتحليل مشروع قانون موازنة ٢٠١٤ المرسل من الحكومة الى البرلمان في منتصف كانون الثاني من عام ٢٠١٤ للوقوف على ابرز الاختلالات في هذا المشروع ومحاولة معرفة مدى جدوى ذلك المشروع لو تم اقراره على الاقتصاد العراقي، ومدى توافقه مع خطة التنمية الوطنية (٢٠١٣-٢٠١٧) ،فيما تناول المبحث الثالث تداعيات واسباب عدم اقرار الموازنة العامة لعام ٢٠١٤ في العراق في ضوء انخفاض اسعار النفط وتدهور الوضع الامني .

المبحث الاول/الموازنة العامة (الاطار المفاهيمي)

اولا: **تعريف الموازنة العامة**:

الموازنة في اللغة على صيغة مفاعلة من الفعل وازن ، تقول وازنت بين الشيئين موازنة و وزانا ، و وازنه عادله وقابله وحاذاه () .اما اصطلاحا فأن للموازنة العامة اكثر من تعريف ومن هذه التعريفات ما يأتي :

الموازنة العامة: هي الصك أو التأشيرة التي تصدر من السلطة التشريعية سنويا بشأن عمليات الانفاق والتحصيل بما يضمن السير الحسن لمختلف المرافق العامة بقصد تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية

ويعرف البعض **الموازنة العامة للدولة** بأنها :البيان الذي يتم فيه تقدير إيرادات الدولة ونفقاتها خلال **فترة** مالية قادمة عادة ما تكون سنة وتتطلب اجازة من السلطة التشريعية ()

وعرفها اخرون على انها : تقدير تفصيلي لنفقات الدولة وإيراداتها خلال سنة مالية مقبلة تعده أجهزة الحكومة وتعتمده السلطة التشريعية بإصدار ما يسمى بنظام او مرسوم الميزانية الذي يجيز لهذه الاجهزة تنفيذ الميزانية بجانبيها التحصيلي و الانفاقي ().

وهناك تعريف اخر **للموازنة العامة** ايضا حيث تعرف على انها :التعبير المالي لبرنامج العمل المعتمد الذي تعتزم الحكومة تنفيذه في السنة القادمة ، تحقيقا لأهداف المجتمع ().

ويعرف البعض **الموازنة العامة** بأنها : نظام موحد يمثل البرنامج المالي للدولة لسنة مالية مقبلة وتعكس الخطة المالية التي هي جزء من الخطة الاجتماعية والاقتصادية للدولة ().

ثانيا: التطور التاريخي للموازنة العامة :

ارتبط ظهور الموازنة العامة بتكوين الدولة وبتطور نظام الحكم فيها، كما تأثرت الموازنة تأثرا كبيرا بزيادة تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية ، لقد لعبت انكلترا دورا كبيرا في تطوير فكرة الموازنة العامة وتعود جذور الموازنة العامة في انكلترا الى بدء الصراع بين الحاكم والبرلمان، فقد تطورت الموازنة نتيجة لزيادة رقابة البرلمان على اعمال الحاكم وتحديد سلطاته المالية وفي تأكيد حق الشعب بضرورة رجوع الحاكم الى ممثليهم في البرلمان قبل فرض أي ضريبة عليهم ، وقد كان الاهتمام في البداية بتحديد صلاحيات الحاكم في فرض الضرائب على المواطنين وليس في كيفية انفاقها. وجاءت الرقابة على النفقات فيما بعد وذلك لحماية دافعي الضرائب ، وفي وقت لاحق اصبح للبرلمان سلطة على جميع النفقات فأخذ يناقشها بحرية قبل أن يوافق عليها ، ثم اصبح بعد ذلك مبدأ الاعتماد السنوي للموازنة العامة ،فمنذ العام ١٨٢٢ م اصبح وزير الخزانة في انجلترا يظهر سنويا في البرلمان ليعرض على أعضائه صورة شاملة عن الوضع المالي للدولة ويعرض ايضا موازنة الدولة وما تحتويه من أيرادات ونفقات وبيان الفائض أو العجز المتوقع في الموازنة العامة وخطة الحكومة في هاتين الحالتين ، وبذلك تبلورت فكرة الموازنة العامة وتحددت مبادئها الاساسية ، وانتقلت فكرة الموازنة العامة من انكلترا الى الدول الاوربية الاخرى والى الولايات المتحدة الامريكية ،وكانت فرنسا اول من اقتبس فكرة الموازنة العامة من انجلترا وادخلت عليها بعض التعديلات ، ومن انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية انتقلت فكرة الموازنة العامة الى الدول الاخرى ولا سيما الدول النامية ، وتوالت بعد ذلك الاصلاحات والتطورات على الموازنة العامة الى ان وصلت الى ما وصلت اليه من تطور في العصر الحاضر، من ناحية الشكل والمضمون().

ثالثا : أنواع الموازنات العامة:

مرت الموازنة العامة بعدة مراحل وعرف المفكرون وميزوا عدة أنواع من أهمها ما يلي:

١. الموازنة التقليدية :

ويطلق عليها موازنة الاعتمادات أو موازنة البنود ويمكن اعتبار هذه الموازنة من أقدم أنواع الموازنات ولازالت مسيطرة على معظم موازنات دول العالم ومنها العراق ، ويستند مبدأ اعداد هذه الموازنة على أساس تقدير النفقات وفقا لبنود يمثل كل منها نوعا من أنواع الصرف لذلك فأن المدخلات لهذه الموازنة تعتبر أنواع المصروفات وتوزع على مستوى الوحدات المنفذة ويجري تقسيم هذه المصروفات الى فقرات أكثر تفصيلا كالمرتبات وما يتعلق بها والسلع وأنواعها والصيانة ...ألخ ، كما

أطلق على هذه الموازنة (موازنة الرقابة) لأنها تهدف الى فرض رقابة مركزية على الانفاق العام.

ويتم تقدير النفقات والايرادات طبقا لذلك ولابد من تحقيق تلك التقديرات عند تنفيذ الموازنة والابلاغ عن الانحرافات لذا تحتاط الوحدات لتقديراتها من المسائلة وذلك برفع وتضخيم حجم التقديرات للنفقات وتقوم بعملية عكسية بالنسبة للإيرادات().

٢. موازنة الاداء:

تعتبر موازنة الاداء محصلة المحاولات الاولى لإصلاح نظام موازنة البنود بهدف التركيز على قياس الكفاءة الادارية وتقليل النفقات عند أنجاز المشاريع ، لقد ظهرت في الواقعة بين ١٩١٣-١٩١٥ م () ، وتعرف موازنة الاداء بأنها ذلك التصنيف في الموازنة الذي ينقل التركيز من وسائل القيام بالعمل الى العمل المنجز نفسه . اذ ان الموازنة تعتمد لتحقيق أهداف معينة وليس لمجرد شراء سلع وخدمات .ومن ثم فموازنة الاداء تلقي الضوء على العمل الذي تم أو الخدمة التي أنجزت للتأكد من أن النتائج التي تحققت توازن ما كان مخططا لها ().

٣. موازنة البرامج :

تحول الاهتمام من فرض الرقابة وخدمة الادارة الحكومية الى خدمة العملية التخطيطية حيث تركز الاهتمام على محاولة ربط السياسة المالية والاقتصادية للحكومة ونتج عن ذلك أن تحولت الموازنة الى نظام موازنة التخطيط والبرمجة ()، والموازنة البرنامجية هي عبارة عن نظام أدارة النفقات الحكومية من خلال محاولة المقارنة في مقترحات البرامج لكل الوكالات والهيئات الحكومية المخولة بتنفيذ الأهداف المماثلة ، لذلك فمهمة الهيئة الحكومية تتشابه مع منتوج(أو ناتج) مؤسسة الاعمال الانتاجية ، والموازنة البرنامجية تعمل على قياس منتوجات (مجموع الإنتاج النهائي) للهيئات بالشكل الكمي .ثم بعدئذ يتم اختيار الهدف الذي هو عبارة عن اختيار نوع الخليط من البرامج التي تحقق المهمة المقررة بأقل كلفة ممكنة .وخليط أقل كلفة للبرامج يطلق عليه في بعض الأحيان بمزيج الكلفة الاقل للبرنامج ، ومن فوائد الموازنة البرنامجية أن لها القدرة على السماح لمدراء الموازنة أن يلاحظوا حالات الاولويات واستبدال مشروع بمشروع أخر حسب الاهميات المقررة والتي لا تكون واضحة المعالم مباشرة عندما تتم مراجعة موازنات الدوائر أو الهيئات بصورة منعزلة لوحدها().

٤. الموازنة الصفرية:

يقضي هذا الاسلوب بمراجعة وتقييم جميع أوجه الانفاق ابتداء من الصفر ، وهي لا تفترض ان البرامج الحالية يجب أن تستمر ،ولكن من المحتمل أن تنخفض أو تلغى اذا ثبت عدم كفاءة أو جدوى الاستمرار فيها ،وهذا يتطلب مناقشة وتبرير جميع النفقات المدرجة من الاقسام والوحدات الادارية العاملة في الوحدة الاقتصادية في كل مرة يتم فيها اعداد الموازنة ،وكما لو كان بند النفقة يطرح لأول مرة ،وفقا لأسلوب الموازنة الصفرية فأنه يطلب من كل قسم ،او وحدة ادارية في الوحدة الاقتصادية تحديد الواجبات والمهام التي سينفذها خلال الفترة القادمة ، وكذلك نفقات كل نشاط من الانشطة المتوقع القيام بها من قبل ذلك القسم او الوحدة الادارية ، مع ترتيب تلك الانشطة حسب درجة اهميتها في تحقيق الاهداف العامة للوحدة الاقتصادية ، ثم تقوم لجنة الموازنة بدراسة هذه الانشطة وتكاليفها، وتخصيص الاموال المتاحة بناءاً على درجة أهمية كل نشاط ().

□

رابعا: قواعد أعداد الموازنة العامة:

ان مبادئ الموازنة العامة هي قواعد نظرية كما وصفها فقهاء المالية العامة وكتابها .ومنهم من بالغ بقيمتها وزاد عددها ومنهم من قسمها من حيث الاهمية الى قواعد أساسية وأخرى ثانوية ، كما أن قيمة المبادئ تختلف في الزمان والمكان وفق التشريع الوصفي لكل دولة ونبين فيما يلي القواعد الاساسية لإعداد الموازنة العامة للدولة:

١. وحدة الموازنة العامة:

يعني ان ترد نفقات الدولة و وإيراداتها ضمن صك واحد أو وثيقة واحدة تعرض على السلطة التشريعية لإقرارها ،فلا تنظم الدولة سوى موازنة واحدة تتضمن مختلف أوجه النفقات والايرادات مهما اختلفت مصادرها ومهما تعددت المؤسسات والهيئات التي يقتضيها تنظيم الدولة الاداري ومن سمات هذه القاعدة ما يأتي:

أ. يتصف بالوضوح والسهولة لمن يريد ان يقف على حقيقة المركز المالي للدولة ، حيث أن للدولة حسابا واحدا.

ب. يؤدي الى سهولة تحديد نسبة الايرادات والنفقات العامة الى مجموع الدخل القومي بوجود ارقامها في صك واحد للموازنة العامة.

ج. يحول مبدأ وحدة الموازنة دون تلاعب الجهاز الحكومي في ماهية الانفاق والاعتماد.

د. يدعم أسلوب التخطيط لأن الموازنة العامة ما هي الا الوجه المالي للخطة الاقتصادية.

٢. سنوية الموازنة العامة:

من المبادئ الأساسية للموازنة العامة ان تصدر عن سنة مالية تستقل بمواردها ونفقاتها، وتقوم بعض الدول بوضع إطار زمني متوسط الأجل لمدة زمنية تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات لتنفيذ برامجها المختلفة. وتختلف السنة المالية وفقا لكل دولة كما سبق الذكر، وفقا لطبيعة العمليات الاقتصادية للدولة وما استقر عليه العرف المالي بها. ومن المعروف أنه كلما قصرت الفترة الزمنية كلما زادت دقة التقديرات للكميات المالية بالموازنة العامة. وتعد فترة سنة فترة ملائمة نسبيا فيما يتعلق بتحديد التقديرات المختلفة للإيرادات والنفقات العامة وهي ملائمة أيضا لحركة المعاملات الاقتصادية للقطاعات المختلفة().

٣. عمومية الموازنة العامة :

ويعني هذا المبدأ عدم اجراء تقلص بين الايرادات والنفقات بحيث لا يتم تخصيص إيرادات معينة لتمويل نفقات بعينها ،أي عدم تخصيص ايرادات معينة لمواجهة نفقات معينة من اجل تمكين الاجهزة المختصة من توجيه الايرادات لأوجه الانفاق المناسبة وحسب سلم الأولويات .بعض أصحاب الفكر المالي الحديث لا يعير اهمية كبيرة هذا المبدأ اهمية كبيرة فيرى الاخذ بالتخصيص الجزئي لبعض الايرادات الى اوجه انفاق معينة حتى يمكن القيام بها بكفاءة ، كتخصيص قروض كل أقليم لمشروعات هذا الاقليم ،وتخصيص القروض الاجنبية لأغراض التنمية على مستوى الدولة ، ويرى بعض أصحاب الفكر المالي الحديث ضرورة أتباع مبدأ التخصيص على مستوى جميع الايرادات سعيا وراء رفع كفاءة الاستفادة من المال العام .فيرى تخصيص الضرائب المباشرة للأنفاق على المرافق العامة والضرائب غير المباشرة للانفاق على الاعانات الاقتصادية والاجتماعية ().

٤. توازن الموازنة العامة :

يقصد بها توازن موارد الدولة واستخداماتها ، وذلك عن طريق تدبير الموارد اللازمة لمقابلة الاستخدامات ،وان السياسة الحكيمة هي ان تنظم الدولة وتدير امورها في

حدود الموارد المتاحة لها الا ان التوازن لم يعد ممكنا في معظم موازنات دول العالم وتلجأ الدول الى وسائل عديدة لتغطية العجز في موازناتها ،مثل اللجوء الى المدخرات المحلية وفائض بعض هيئات الادخار والائتمان او الاقتراض من الجهاز المصرفي او الاقتراض من الخارج ().

خامسا: أقسام الموازنة العامة :

١. النفقات العامة :

هي عبارة عن مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو احدى السلطات المكونة لها بقصد اشباع حاجة من الحاجات العامة فمن خلالها تتمكن الدولة من توفير البنية الأساسية اللازمة للتنمية ، والتأثير في مسار النمو الاقتصادي ،كما يمكنها ان تهيئ الخدمات الاجتماعية اللازمة للوفاء بالاحتياجات الاساسية للسكان ، وكفاءة النفقات العامة ترتبط بمدى قدرة الدولة في تحديد المجالات التي تكون مشاركتها فيها ضرورية ، من ناحية أخرى كيفية انفاق الموارد المحدودة بأكبر قدر من الكفاءة والفعالية في تلك المجالات ، فجميع الاموال لها استخدامات بديلة، الا ان بعض أوجه النفقات العامة لها ما يبررها ، فالنفقات العسكرية تمثل في عدد كبير من ميزانيات الدول من أهم بنود النفقات العامة، وقد تختلف أهميتها من دولة الى أخرى بحسب ظروفها الخاصة (الجغرافية ، السياسية ،التاريخية)().

٢. الايرادات العامة:

هي الموارد المالية التي يتوقع أن تحصل عليها الدولة خلال السنة المالية سواء كانت من المصادر الاعتيادية للتمويل والمتمثلة بأيرادات الدومين العام (*) أي ايرادات المؤسسات الحكومية بما فيها المؤسسات النفطية وايرادات الضرائب بكل أشكالها المباشرة وغير المباشرة وايرادات الرسوم التي تحققها الدولة مقابل تقديم خدمات معينة وكذلك ايرادات الثمن العام مقابل بيع منتجات تنتجها الحكومة وايرادات الاتاوات وهي مبلغ نقدي جبري تفرضه الدولة على أصحاب العقارات بنسبة المنفعة التي حققوها من جراء قيامها ببعض الأعمال العامة. وقد تكون الايرادات العامة المتوقع الحصول عليها خلال السنة وفي ظروف معينة تأتي من مصادر غير اعتيادية للتمويل وتتمثل بالقروض العامة بكل أنواعها الداخلية والخارجية وكذلك التمويل بالعجز أي الاصدار النقدي الجديد بما يفوق حجم المعاملات في الاقتصاد ().

المبحث الثاني /مشروع قانون موازنة العراق لعام ٢٠١٤ (عرض وتحليل)

اولا: لمحة عن الموازنات العامة في العراق :

ان موازنة البنود هي الموازنة التي اعتمدها العراق منذ عام ١٩٢١ ولحد الان ، وهي موازنة تركز على حجم النفقة وليس الغرض منها ، ويتم تصنيف النفقات فيها تبعا لنوعيتها ،ويتم تبويب الموازنة العامة في العراق بشكل ترتيبي يؤمن اعطاء المعلومات وتوفير البيانات عن حجم كل من النفقات والايرادات ، وتعد الموازنة العامة الاتحادية من قبل السلطة التنفيذية بحسب ما اكدت عليه الدساتير المتعاقبة ، واستقر في دستور ٢٠٠٥ (يمارس مجلس الوزراء اعداد مشروع الموازنة والحساب الختامي) ().

اتسمت النفقات العامة بالتشوه في هيكلها فأنه على الرغم من النمو الكبير والمستمر فيها فأن الموازنات العراقية لم تحقق انجازا او نجاحا ملموسا ، حيث ان النفقات التشغيلية شكلت النسبة الاكبر من حجم النفقات ولا تزال كذلك ، مقابل انخفاض حجم النفقات الاستثمارية و ما يترتب عليه من انخفاض التكوين الرأسمالي ،واتسمت النفقات بانخفاض نسبة التنفيذ المالي للمشاريع الاستثمارية (عدا اقليم كردستان).

اما في ما يخص الايرادات فان مبيعات النفط الخام هي المصدر الرئيس لإيرادات الموازنة الاتحادية وهو ما يعكس الاختلال الهيكلي المزمن والطبيعة الريعية في الاقتصاد العراقي ،وان تقديرات الموازنة العامة تعتمد على توقعات اسعار النفط ،حيث كلما تغيرت اسعار النفط يتم اعادة النظر بتقديرات الموازنة وتعاد من مجلس النواب الى مجلس الوزراء وهو احد اسباب عدم اقرار الموازنة في العراق لعام ٢٠١٤ تحديدا.

واما العجز فعلى الرغم من ان موضوع العجز حالة طبيعية وشائعة في معظم دول العالم ،فالعجز يعني ان ما تخطط الحكومة لانفاقه يفوق ايراداتها لتلك السنة ،الا ان العجز في العراق يبتعد كل البعد عن هذا فالعراق لم يعاني من مشكلة تجاوز التخصيصات المالية المحددة للانفاق قبل عام ٢٠١٤ بل انه يعاني من تراجع قدرة تنفيذ تخصيصات الموازنة وبالتالي وجود فوائض مالية ، حيث تبدأ الموازنات بعجز وتنتهي بوجود فائض ().

ثانيا – مشروع قانون موازنة العراق ٢٠١٤ () :

١. الايرادات العامة :

توصف البلدان المعتمدة على النفط عموما ، بالكفاءة الواطئة في ادارة الموارد العامة ، ونفوذ المصالح غير المشروعة ،والتكاسل في تنمية الموارد من المصادر غير النفطية () على الرغم من ان الاقتصاد العراقي يتمتع بوفرة في الموارد الطبيعية الا انه يتميز بعدم تنوع مصادر ايراداته مما يجعله عرضة للتقلبات والازمات ، وان مشروع قانون موازنة ٢٠١٤ لم يأتي بجديد عن الموازنات العامة السابقة من حيث عدم تنويع الايرادات و الاعتماد على الايرادات النفطية بنسبة كبيرة وانخفاض نسبة الايرادات غير النفطية بشكل كبير، وشجعت الوفرة في الموارد النفطية على تقليل الاعتماد على الايرادات غير النفطية ولاسيما ايرادات الضرائب التي خسر الاقتصاد العراقي جزءا كبيرا منها نتيجة الاصلاحات الضريبية غير المدروسة والمتسرعة ،وبلغت الايرادات العامة في مسودة موازنة ٢٠١٤ حوالي ١٤٠ تريليون دينار ، حيث قدر معدل تصدير النفط في مسودة الموازنة ٣.٤ مليون برميل/يوميا بسعر ٩٠ دولار للبرميل الواحد بضمنها ٤٠٠ الف برميل/يوميا من اقليم كردستان ،ويبدو هذا المعدل من التصدير متفائل حيث ان معدل التصدير لم يتجاوز ٢.٤ مليون برميل يوميا .

ومن الواضح وجود اختلال في هيكل الايرادات في مسودة موازنة ٢٠١٤، حيث ان ٩٣% من الايرادات هي ايرادات نفطية ،وان ذلك يترك ايرادات العراق معرضة للتقلبات نتيجة ارتباطها بأسعار النفط العالمية من جهة والظروف المحلية لتصدير النفط العراقي ،وكلا المسألتين هي غير مستقرة ويصعب التنبؤ بها الى حد كبير وان كانت ظروف السوق العالمي للنفط في عام ٢٠١٣ تخدم الاقتصاد العراقي، حيث بلغ معدل سعر برميل النفط في سلة منظمة اوبك بحدود ١٠٦ دولارفي عام ٢٠١٣ () ،الا انه لم يكن من الصائب استبعاد التذبذبات المحتملة في هذه السوق ،كما انه يجب تقليل الاعتماد على ايرادات النفط لأنه مورد ناضب ويجب المحافظة عليه للأجيال اللاحقة، والجدول(١) يبين تحليل هيكل الايرادات في مشروع قانون موازنة ٢٠١٤ .

جدول (١)
الايرادات في مشروع قانون موازنة ٢٠١٤

السنوات	الايرادات العامة (مليار دينار) (١)	الايرادات النفطية (مليار دينار) (٢)	الايرادات غير النفطية (مليار دينار) (٣)	نمو الايرادات العامة% (٤)	نسبة ١/٢ (٥)	نسبة ١/٣ (٦)
٢٠١٢	١٠٢٣٢٧	٩٤٠٥٥	٨٢٧٢	–	٩١.٩	٨.١
٢٠١٣	١١٩٢٩٦	١١١٠٧٩	٨٢١٧	١٦.٦	٩٣.٠	٧.٠
٢٠١٤	١٣٩٦٤١	١٣٠٢٣٠	٩٤١١	١٧.٠	٩٣.٣	٦.٧

المصدر: الاعمدة(١،٢،٣) وزارة المالية ،الاموال العامة ،الموازنة العامة ،ارشيف الموازنة ومشروع قانون موازنة ٢٠١٤ المرسل الى البرلمان في كانون الاول ٢٠١٤
الاعمدة(٤،٥،٦) من اعداد الباحثة
(*) ان الايرادات النفطية تم تحويلها من الدولار الى الدينار بسعر صرف (مزاد البنك المركزي) ١.١٦٦ دينار للدولار الواحد

ويتضح من الجدول (١) نمو الايرادات العامة في مسودة موازنة ٢٠١٤ بنسبة ١٧% عن موازنة عام ٢٠١٣ وزيادة في نمو الايرادات العامة من ١٦.٦% في موازنة ٢٠١٣ الى ١٧% في مقترح موازنة ٢٠١٤،حيث جاءت هذه الزيادة بشكل كبير من توقعات زيادة الانتاج النفطي ، حيث زادت الايرادات النفطية المتوقعة من ٩٤ تريليون دينار في موازنة عام ٢٠١٢ الى ١٣٠.٢ تريليون دينار في مسودة موازنة ٢٠١٤،بينما زادت الايرادات غير النفطية من ٨.٣ تريليون دينار الى ٩.٤ تريليون دينار، ونلاحظ ايضا زيادة نسبة الايرادات النفطية الى اجمالي الايرادات من ٩١.٩% في موازنة ٢٠١٢ الى ٩٣.٣% في مقترح موازنة ٢٠١٤ وبالمقابل انخفضت نسبة الايرادات غير النفطية الى اجمالي الايرادات من ٨.١% في موازنة ٢٠١٢ الى ٦.٧% في مسودة موازنة ٢٠١٤.ومما تقدم يتبين وجود اختلال واضح وكبير في هيكل الايرادات في مسودة موازنة ٢٠١٤ من حيث الاعتماد على الايراد النفطي بشكل كلي وهو ما يعكس الثقافة الريعية للاقتصاد العراقي حيث تتغير ايراداته تبعا لتغير الظروف المحلية لإنتاج وتصدير النفط والظروف الخارجية المتمثلة بأسعار النفط العالمية.

ان ضعف مساهمة الايرادات غير النفطية في مسودة موازنة ٢٠١٤ هو امتداد للموازنات العامة التي سبقتها ، وان من اهم اسباب تراجع الايرادات غير النفطية هو انخفاض الاهمية النسبية للضرائب في تمويل الموازنة العامة في العراق ويرجع السبب في ذلك الى انتشار التهرب الضريبي ،كثرة وتعدد التشريعات الضريبية وتقادمها وعدم استحداث ضرائب جديدة ،والتشريعات التي خفضت الضرائب لتشجيع الاستثمارات ،الغاء عدد من انواع الضرائب التي كان معمول بها مسبقا كضريبة التركات وضريبة الارض الزراعية ، انتشار الفساد المالي والاداري والذي يعد سببا رئيسيا في هدر الموارد الاقتصادية ومن ثم يؤثر سلبا على حصيلة الايرادات الضريبية .

فضلا عن ذلك انتشار وتفشي ظاهرة اقتصاد الظل الاقتصاد الخفي()الذي يعمل في خفية عن انظار الحكومة مقابل ذلك لا يسهم في تمويل موازنتها عن طريق دفع الضرائب ،الثقل النفسي على المواطن تجاه دفع مبلغ الضريبة مما يجعله غير مستعد لتحمل جزء من الضرائب().

كما ان نسبة ايرادات الرسوم الكمركية في تمويل الموازنة العامة هي نسبة ضئيلة حيث بعد عام ٢٠٠٣ تم ايقاف العمل بالضريبة الكمركية وحل محلها رسم اعمار ٥% وهي نسبة صغيرة مقارنة بحجم الاستيرادات ومقارنة بالرسوم الكمركية في دول الجوار، وهو ما قاد الى اغراق السوق بالسلع المستوردة، وحتى بعد تشريع القانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٠ لتعديل الرسوم الكمركية وما طرأ على هذا القانون من تعديلات ، فأن هذا القانون لم يطبق بشكل فعلي وكامل نتيجة التخوف من ردود الفعل الاجتماعية وتخوف المستهلكين من ارتفاع الاسعار ، ولا سيما محدودي الدخل ،وايضا نتيجة لضغط التجار من اجل مصالحهم التجارية ،وبالتالي فأن انخفاض الرسوم الكمركية اثر سلبا على ايرادات الدولة واثر سلبا على المنتج المحلي ومنها المنتجات الصناعية التي انخفضت ايراداتها نتيجة لذلك().

وبالحديث عن الصناعة التي هي صفة ملازمة للبلدان المتقدمة ومن اساسيات التنمية في البلدان النامية، فأن العراق اهمل هذا القطاع المهم وخصوصا بعد عام ٢٠٠٣ بعد زيادة الاعتماد على ايرادات النفط في ظل استمرار تهميش دور القطاع الخاص ،وان اغلب المصانع الموجودة تعمل منذ عقود بدون تأهيل واصبحت متقادمة وقلت انتاجيتها بشكل كبير

ولذلك فان اغلب هذه المصانع خاسرة ولا تحقق ايرادات للدولة بل العكس نجد ان الدولة هي التي تنفق عليها ،وان التخصيصات المالية للصناعة ليست بالمستوى المطلوب للنهوض بقطاع الصناعة اذا ما اريد بناء اقتصاد سليم وتحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية ،ولذلك يجب اعادة النظر في قطاع الصناعة وزيادة الانفاق عليه اذا ما اريد تحقيق زيادة في ايرادات الدولة او خصخصة هذه المصانع لتخفيف العبء عن الموازنة ،كما لا يخفى ايضا اهمال دور قطاع السياحة في تمويل الموازنة العامة ،حيث تعاني الاماكن السياحية القائمة اهمال كبير وعدم وجود دعم حكومي حقيقي لها ، واذا ما تم استغلال قطاع السياحة ولا سيما السياحة الدينية بالشكل الصحيح سوف يكون له دور في زيادة الايرادات خصوصا لما يتمتع به العراق من مناطق سياحية وأثرية ،لذا فهذه القطاعات بالإمكان ان تكون رافد مهم جدا لموازنة العراق وبالتالي تقليل اعتماده على المورد الوحيد وهو النفط.

٢. النفقات العامة:

أ. النفقات التشغيلية:

ان النفقات التشغيلية في تنامي مستمر بسبب غياب المؤسسات الانتاجية وان مؤسسات ووزارات الدولة كلها استهلاكية ،وبسبب الاستمرار في زيادة اعداد العاملين في القطاع الحكومي ،حيث تحتل تعويضات المشتغلين النسبة الاكبر من هذه النفقات ،واستمرت الموازنات بعد عام ٢٠٠٣ تتفوق فيها الموازنة التشغيلية على الاستثمارية في الوقت الذي يجب ان يحصل العكس ويكون الجزء الاكبر للاستثمارية كونها التي تنفق على التنمية المستدامة.ولم يشهد مشروع قانون موازنة عام ٢٠١٤ خفض في حصة هذه النفقات حيث كان مقدار النفقات التشغيلية هو ٩٩ تريليون دينار تقريبا من اصل اجمالي النفقات الكلية التي بلغت ١٦٣ تريلون دينار تقريبا مما يعني ان الحصة الاكبر كانت للنفقات التشغيلية ،ويمكن الاستعانة بالجدول (٢) لبيان ذلك:

جدول (٢)
النفقات في مشروع قانون موازنة ٢٠١٤

السنوات	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
النفقات التشغيلية (١) (تريليون دينار)	٧٩.٩	٨٣.٣	٩٨.٨
معدل نمو النفقات التشغيلية%	–	٤.٢	١٨.٦
النفقات الاستثمارية (٢) (تريليون دينار)	٣٧.٢	٥٥.١	٦٤.٦
معدل نمو النفقات الاستثمارية%	–	٤٨.١	١٧.٢
اجمالي النفقات(٣) (تريليون دينار)	١١٧.١	١٣٨.٤	١٦٣.٤
معدل نمو اجمالي الانفاق%	–	١٨.٢	١٨.١
نسبة ٣/١%	٦٨.٢	٦٠.٢	٦٠.٤
نسبة ٣/٢ %	٣١.٨	٣٩.٨	٣٩.٥

المصدر:* وزارة المالية ،الاموال العامة ،الموازنة العامة ،ارشيف الموازنة
**** ومشروع قانون موازنة ٢٠١٤ المرسل الى البرلمان ، والنسب من عمل الباحثة.**

ويتضح من الجدول (٢) نمو النفقات العامة في مسودة موازنة ٢٠١٤ بنسبة١٨.١ % عن موازنة ٢٠١٣ حيث اصبحت النفقات العامة في مسودة موازنة ٢٠١٤ بحدود ١٦٣ تريليون دينار بعدما كانت ١١٧.١ تريليون في موازنة ٢٠١٢ ونمو النفقات التشغيلية في مقترح موازنة ٢٠١٤ بنسبة ١٨.٦% عن موازنة ٢٠١٣ حيث اصبحت ٩٨.٨ تريليون دينار في مسودة موازنة ٢٠١٤ بعدما كانت بحدود ٨٠ تريليون في موازنة ٢٠١٢،ونمو النفقات الاستثمارية بنسبة ١٧.٢% عن موازنة ٢٠١٣ حيث اصبحت ٦٤.٦ تريليون دينار بعدما كانت بحدود ٣٧ تريليون دينار في موازنة ٢٠١٢ونلاحظ ايضا انخفاض في نسبة النفقات التشغيلية الى اجمالي النفقات من ٦٨.٢% في موازنة ٢٠١٢ الى ٦٠.٢% في موازنة ٢٠١٣ ثم زادت زيادة طفيفة في مقترح موازنة ٢٠١٤ لتصبح ٦٠.٤%،بينما زادت نسبة النفقات الاستثمارية الى اجمالي النفقات من ٣١.٨% في موازنة ٢٠١٢ الى ٣٩.٨% في موازنة ٢٠١٣ ثم انخفضت نسبتها بشكل طفيف الى ٣٩.٥% في مقترح موازنة ٢٠١٤ونلاحظ ايضا زيادة في نمو النفقات التشغيلية من ٤.٢% في موازنة ٢٠١٣ الى ١٨.٦% في مسودة

موازنة ٢٠١٤.وانخفاض في نمو النفقات الاستثمارية من ٤٨.١% في موازنة ٢٠١٣ الى ١٧.٢% في مسودة موازنة ٢٠١٤.

ومما تقدم اعلاه يتضح وجود اختلال في هيكل الانفاق في مسودة موازنة ٢٠١٤ حيث ان نسبة النفقات التشغيلية هي ٦٠.٤% في حين ان نسبة النفقات الاستثمارية هي ٣٩.٥%.

ب. النفقات الاستثمارية:

مثلما افضت اليه طبيعة بناء قوانين الموازنات العامة في العراق في السنوات الاخيرة ، كان ابرز ما يميز مشروع قانون موازنة عام ٢٠١٤ هو زيادة نسبة النفقات التشغيلية على حساب الحصة المقترحة للنفقات الاستثمارية ، حيث قدرت النفقات الاستثمارية بحدود ٦٤ تريليون دينار من اجمالي النفقات الكلية المقدرة بحدود ١٦٣ تريليون دينار ويمكن الرجوع الى جدول (٢) لتوضيح حصة النفقات الاستثمارية في مسودة موازنة ٢٠١٤ ونسبتها الى اجمالي الانفاق ونسبة نموها .

ان انخفاض حصة النفقات الاستثمارية امر لا ينطبق مع حاجة البلاد الى مشروعات البناء والاعمار والخدمات البلدية والاجتماعية التي ينبغي ان تتضمنها استراتيجية التنمية الوطنية من اجل اقامة وتأهيل بنى البلاد الارتكازية التي تعرضت أغلب موجوداتها الى الانهيار بفعل جسامة التداعيات التي أحدثتها سنوات الحروب والعقوبات الدولية ،ان مهمة دعم المشروعات الاستراتيجية والتنموية في العراق الذي يتميز بتشتت قدراته ،وتهالك القسم الاعظم من بناه التحتية تستلزم رصد تخصيصات مالية كافية لتأهيلها وتحديث قدراتها المادية والبشرية والفنية والتقنية ،بغية المساهمة في ممارستها الخيارات المتاحة ،واستثمار ما تملكه من عوامل بوسعها التأثير في مهمة تدعيم الاقتصاد الوطني ،لذلك كان من المفروض ان يخصص الجزء الاكبر من الموازنة لأغراض النفقات الاستثمارية، بوصفها المعيار الحقيقي الذي يتوافق مع التوجهات الخاصة بإقرار التنمية المستدامة التي تشكل الركيزة الاساس في عملية تحقيق الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية ،فضلا عن ضمان صحة الرؤى الطموحة في مهمة اللحاق بركب العالم المتمدن بعد سنوات الحروب والعزلة والتخلف ، وفي ظل الحاجة الى زيادة تخصيصات الفعاليات الاستثمارية وتوظيفها بتخطيط علمي منظم ،يجب زيادة المؤسسات الانتاجية التي بوسعها ان تشارك ايجابيا بإضافة موارد الى الدخل ()

ج. توزيع النفقات على القطاعات :

في جانب توزيع النفقات على القطاعات في مشروع قانون موازنة ٢٠١٤ ، كانت الحصة الاكبر لقطاع الطاقة بحدود ٣٢ تريليون دينار، وجاء ذلك من الحاجة الى زيادة الاستثمارات في قطاع الطاقة و بالاخص قطاع النفط وتماشيا مع خطة التنمية الوطنية (٢٠١٣-٢٠١٧) لزيادة الاستثمارات في قطاع النفط وقطاع الكهرباء(*)، ولاشك ان الاستثمار في القطاع النفطي يؤدي الى زيادة الايرادات للدولة ولكن يجب ان يتناسب مع حجم الاستثمارات في القطاعات الاخرى الخالقة لفرص العمل ، متمثلة بالصناعات التحويلية والزراعة لاستيعاب جزء اكبر من الوافدين الى سوق العمل سنويا، لان قطاع النفط لا يخلق فرص عمل كبيرة بسبب اعتماده على كثافة رأس المال، حيث ساهم قطاع النفط ب ٦٥ % من الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠١١ الا ان عدد العاملين به لم يتجاوز ١% من مجموع القوى العاملة في البلاد ().

ومع استمرار سيطرة القطاع العام على قطاع الطاقة فأن ذلك يزيد من العبء على موازنة الدولة ،اما تخصيصات الامن والدفاع فقد كان مقدارها ٢٣.٧ تريليون دينار، والتي شكلت عبئا مستمرا ومتزايدا على الموازنة العامة في العراق، وجاءت نتيجة للأوضاع الامنية المتدهورة في العراق التي عاشها العراق بعد عام ٢٠٠٣ وبالتالي حاجة العراق الى زيادة التسليح

وزيادة الانفاق العسكري ، بينما جاءت حصة قطاع الصناعة وقطاع الزراعة متواضعة كحال الموازنات السابقة ، وهو ما يعكس اهمال هذه التخصيصات لدور قطاعي الصناعة و الزراعة في سد الطلب المحلي والاعتماد على السلع المستوردة لتغطية الجزء الاكبر من الطلب ، كما ان الحصة المتواضعة لقطاع الصناعة تعكس اهمال دور الصناعة في تمويل الموازنة العامة ، ولو ان الدولة تقوم بخصخصة هذه المصانع لكن ذلك افضل فالقطاع الخاص سيتجه الى زيادة الانتاج من اجل تحقيق الارباح فانعدام حافز الربح في المصانع الحكومية يقلل من انتاجية هذه المصانع ، ومن ناحية اخرى ستخفف من العبء على الموازنة لان هذه المصانع المفروض ان تكون ممولة ذاتيا وتحقق ايرادات للدولة ولكن نجد العكس ان هذه المصانع خاسرة وان الدولة هي التي تنفق عليها ، ويمكن الاستعانة بالجدول (٣) لبيان حصة القطاعات في مسودة موازنة ٢٠١٤ .

جدول (٣)

تخصيصات القطاعات في مسودة موازنة ٢٠١٤

القطاع	السنوات							
	٢٠١٢		٢٠١٣			٢٠١٤		
	التخصيصات (تريليون دينار)	نسبتها الى اجمالي النفقات%	التخصيصات (تريليون دينار)	نسبتها الى اجمالي النفقات%	معدل النمو%	التخصيصات (تريليون دينار)	نسبتها الى اجمالي الانفاق%	معدل النمو%
الطاقة	٢٠،٥	١٧،٥	٢٩،٤	٢١،٢	٤٣،٤	٣٢،١	١٩،٦	٩،٢
الامن والدفاع	١٧،٢	١٤،٧	١٩،٧	١٤،٢	١٤،٥	٢٣،٧	١٤،٥	٢٠،٣
الصناعة	١،٤	١،٢	١،٧	١،٢	٢١،٤	١،٤	٠،٨	-١٧،٦
الزراعة	٢،٤	٢	٢،٧	١،٩	١٢،٥	٣،١	١،٩	١٤،٨
الخدمات الاجتماعية	١٥،٥	١٣،٢	١٧،٧	١٢،٨	١٤،٢	٢٦	١٦	٤٧
باقي القطاعات والنفقات الاخرى(بما فيها اقليم كردستان)	٦٠،١	٥١،٣	٦٧،٢	٤٨،٥	١٢	٧٧،١	٤٧،٢	١٥
اجمالي النفقات (تريليون دينار)	١١٧،١		١٣٨،٤			١٦٣،٤		

المصـــدر:* وزارة الماليـــة ،الامـــوال العامـــة ،الموازنـــة العامـــة ،ارشـيف الموازنـــة ومشـروع موازنـــة ٢٠١٤ المرسـل الـى البرلمـان ، والنسـب من عمل الباحثة.

نلاحظ من الجدول (٣) بأن الحصة الاكبر من التخصيصات هي لقطاع الطاقة في موازنات ٢٠١٢ و٢٠١٣ وكذلك في مسودة موازنة ٢٠١٤ ، ونلاحظ استمرار نمو تخصيصات كل من قطاع الطاقة والامن والدفاع والزراعة والخدمات الاجتماعية في مسودة موازنة ٢٠١٤ ، وكذلك نلاحظ تباطؤ في زيادة تخصيصات قطاع الطاقة في مسودة موازنة ٢٠١٤ حيث قل نموها من ٤٣.٢ % في موازنة ٢٠١٣ الى ٩.٢ % في مسودة موازنة ٢٠١٤ ،بينما زاد نمو تخصيصات قطاع الامن والدفاع من ١٤.٥ % في موازنة ٢٠١٣ الى ٢٠.٣% في مسودة موازنة ٢٠١٤ حيث جاءت زيادة تخصيصات الامن والدفاع في مسودة موازنة ٢٠١٤ كرد فعل طبيعي نتيجة لما شهده العراق من ازدياد في العنف وتردي الاوضاع الامنية في ٢٠١٣،وزاد نمو تخصيصات قطاع الخدمات الاجتماعية من ١٤.٢ % في موازنة ٢٠١٣ الى ٤٧% في مسودة موازنة ٢٠١٤،اما قطاع الصناعة فقد حقق نموا سالبا في مسودة موازنة ٢٠١٤ حيث انخفضت تخصيصات الصناعة من ١.٧ تريليون دينار في موازنة ٢٠١٣ الى ١.٤ تريليون دينار في مسودة موازنة ٢٠١٤ .

٣. العجز:

يعد مفهوم عجز الموازنة العامة من المفاهيم العامة في ادبيات الاقتصاد ،كونه يستخدم بوصفه مؤشرا هاما في التحليل المالي، لتقييم الاثار المترتبة للموازنة العامة في المتغيرات الاقتصادية ،ولمعرفة وسائل تمويل العجز وعلاقة ذلك بالتنمية وحشد الموارد، ويعرف عجز الموازنة بأنه تجاوز الانفاق الحكومي الايرادات العامة خلال مدة معينة غالبا ما تكون سنة، يتم تبرير وجود العجز في الموازنة اذا كان الهدف هو تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية، ولكن قد يكون لارتفاع مستويات الانفاق الحكومي مؤشرات وحوافز اقتصادية جزئية خاطئة ،مما يؤدي الى خفض معدل النمو الاقتصادي ().

ازداد العجز المخطط من ١٩.١ تريليون دينار في موازنة ٢٠١٣ الى ٢٤ تريليون دينار تقريبا في مسودة موازنة ٢٠١٤ ،حيث بلغت نسبته الى اجمالي النفقات ١٤.٧ % تقريبا ،على ان تغطي الحكومة هذا العجز من المبالغ النقدية المدورة في صندوق تنمية العراق dfi ، ومن

الاقتراض الداخلي والخارجي ونسبة من الوفر المتوقع من زيادة اسعار بيع النفط او زيادة الانتاج ،حيث يكون الاقتراض من صندوق النقد الدولي بمقدار ٤,٥مليار دولار ومن البنك الدولي مبلغ ٢مليار دولار وحقوق السحب الخاصة بحدود ١,٨ مليار دولار والاقتراض ايضا من البنك الاسلامي للتنمية مبلغ ٥٠٠ مليون دولار فضلا عن الاقتراض الداخلي بموجب حوالات وسندات الخزينة ، وقد يكون هذا العجز لرغبة الحكومة في اتباع سياسة مالية توسعية وزيادة الانفاق من اجل تحقيق النمو الاقتصادي وتطوير الاقتصاد ،ونلاحظ هذه الزيادة في النفقات في مسودة موازنة عام ٢٠١٤ حيث ازدادت النفقات العامة بمقدار ١٨% تقريبا عن موازنة عام ٢٠١٣، ولكن تحقيق ذلك يكون عندما تكون النفقات الاستثمارية هي الاكبر لان التوسع فيها يقود الى تحقيق النمو والتنمية ، وليس النفقات الجارية لان الزيادة في النفقات الجارية تقود الى زيادة الدخل الفردي وبالتالي زيادة الطلب ومن ثم زيادة الاستيرادات كون العراق يفتقر الى المشروعات الانتاجية لسد الطلب(عدم مرونة الجهاز الانتاجي)، ومن الملاحظ ارتفاع نسبة النفقات الجارية عن الاستثمارية في مشروع قانون موازنة ٢٠١٤ .ولعل من اسباب هذا العجز الكبير ايضا هو ثقة الحكومة بقدرتها على تغطية هذا العجز حيث توقعت الحكومة سعر نفط ٩٠ دولارا لموازنة عام ٢٠١٤ وبمعدل تصدير ٣.٤ مليون برميل/يوميا من ضمنها ٤٠٠ الف برميل/يوميا من اقليم كردستان ،ومن المعروف ان معدلات التصدير لم تصل الى هذا المستوى سابقا واعلى معدل وصلت له هو ٢.٤ مليون برميل يوميا وكان ذلك في عام ٢٠١٢ فضلا عن عدم وجود توافق بين المركز والاقليم بخصوص تصدير ٤٠٠ الف برميل يوميا من الاقليم، فكيف توقعت الحكومة تغطية هذا العجز من الزيادة في الانتاج .

اما من حيث السعر الموضوع فأنه الى جانب صعوبة توقع اسعار النفط فأن وضع مثل هكذا سعر مرتفع يكون عندما يتمتع الانتاج النفطي بمرونة عالية لمواجهة اية تقلبات محتملة في اسعار النفط، وعندما يكون الجهاز الانتاجي غير مرن كما هو الحال في العراق فليس من السليم وضع هكذا سعر مرتفع وعدم اخذ الحيطة من التغيرات المحتملة لسعر النفط خصوصا في ظل اعتماد العراق على الايرادات النفطية بشكل كلي، و ربما جاء ذلك التفاؤل في سعر النفط من كون الموازنات في السنوات التي سبقت ٢٠١٤ بنيت على اسعار نفط معينة ولكن اسعار النفط الفعلية كانت تفوق السعر المقدر وهو احد اسباب وجود فائض في نهاية السنة المالية بعد ان بدأت بعجز، ويمكن توضيح ذلك بالجدول (٣):

جدول (٣)
اسعار النفط المتوقعة والفعلية

السنوات	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
سعر برميل النفط المخطط (دولار)	٧٦.٥	٨٥	٩٠	٩٠
سعر برميل النفط الحقيقي(دولار)	١٠٧.٤	١٠٩.٤	١٠٥.٩	٩٦.٣
كمية التصدير النفطي المخطط (مليون برميل-يوميا)	٢.٢٠	٢.٦٠	٢.٩٠	٣.٤
كمية التصدير النفطي الفعلي (مليون برميل-يوميا)	٢.١٦	٢.٤٣	٢.٣٩	--
العجز المخطط في الموازنة (تريليون دينار)	١٥.٧	١٤.٨	١٩.١	٢٤
عجز او فائض الموازنة في نهاية السنة المالية (تريليون دينار)	٣٠.٣	٢٩	٦.٩	--

المصدر : قوانين الموازنة العامة(الموقع الالكتروني لوزارة المالية) ،واسعار سلة اوبك (الموقع الالكتروني لمنظمة اوبك)،و وزارة التخطيط -المؤشرات الاحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة(٢٠٠٩-٢٠١٣) ، (--) عدم توفر بيانات.

نلاحظ من الجدول (٣) ان الاسعار المتوقعة للنفط للمدة المذكورة كانت اقل من الاسعار الفعلية(اسعار سلة اوبك) وكذلك نلاحظ وجود قصور في معدلات النفط المصدرة الفعلية عن المعدلات المتوقعة للتصدير في الفترة (٢٠١١-٢٠١٣)وعلى الرغم من عدم وجود بيانات عن معدل تصدير النفط في عام ٢٠١٤ فان معدل اجمالي الانتاج (التصدير والطلب المحلي) بلغ ٣.١ مليون برميل/يوميا في عام ٢٠١٤ () ، مما يعني عدم وصول معدل التصدير الى المعدل المتوقع في مسودة موازنة ٢٠١٤ وفي خطة التنمية الوطنية (٢٠١٣-٢٠١٧)،ونلاحظ نمو العجز المخطط في الفترة المذكورة من ١٥.٧ تريليون دينار في عام ٢٠١١ الى ١٩.١ تريليون دينار في ٢٠١٣ حتى وصل الى ٢٤ تريليون دينار في مسودة موازنة ٢٠١٤ ،ونلاحظ وجود فائض فعلي في

نهاية السنة المالية للفترة (٢٠١١-٢٠١٣) ناتج عن ارتفاع اسعار النفط عن الاسعار المتوقعة وكذلك بسبب انخفاض نسبة التنفيذ في الصرف في النفقات عن النسبة المقررة. ولذلك فلم يكن من السليم الاعتماد على الزيادة في الكميات المصدرة من النفط لتمويل هذا العجز في مسودة موازنة ٢٠١٤ حيث ان التوقعات كان مبالغ فيها ،واما عن تمويل العجز من الزيادة المتوقعة في الاسعار فلم يكن من السليم الاعتماد على ذلك ايضا نظرا لصعوبة توقع اسعار النفط وان انخفاض اسعار النفط في عام ٢٠٠٩ خير دليل على ذلك ، اما التخطيط للاقتراض من الخارج لسد هذا العجز فأن لو اقرت موازنة ٢٠١٤ وتم ذلك الاقتراض كان ليشكل عبئا على العراق خصوصا في ظل الازمة المالية الناتجة عن انهيار اسعار النفط في نهاية ٢٠١٤ كما ان هيكل النفقات لا يخدم العراق للاقتراض لأنه وفي ضوء مسودة موازنة ٢٠١٤ فأن اغلب الاموال المقترضة ستذهب للنفقات الجارية لأنها تشكل النسبة الاكبر من اجمالي النفقات وبالتالي فأنه سيكون تسديد تلك القروض اصعب نظرا لعدم استثمارها لزيادة الناتج وتوفير العملات الاجنبية لتسديد تلك القروض.

المبحث الثالث / عدم اقرار الموازنة العامة في العراق لعام ٢٠١٤(تداعيات واسباب)

اولا: تداعيات عدم اقرار الموازنة العامة ٢٠١٤:

عاش العراق عاماً صعباً في ٢٠١٤ على جميع الاصعدة السياسية والامنية والاجتماعية والاقتصادية، حيث عانى الاقتصاد العراقي في عام ٢٠١٤في ظل انخفاض اسعار النفط و التهديدات الامنية واستنزاف الموازنة العراقية وتوجيه الانفاق نحو الانفاق العسكري ومشاكل النازحيين وما ترتب عليها من تغيرات تمس تركيبة الموازنة وشرائحها من قطاعات تتعلق بحياة المواطن العراقي مباشرة من خدمات الصحة والتعليم والبطاقة التموينية والتي اقتضت بمجموعها الخروج عن السياق المعتاد ومع فوضى القرار الاقتصادي وفي ظل عدم اقرار الموازنة العامة لعام ٢٠١٤ وما قوبلت من تهاون من الجهات ذات العلاقة التي اندرجت الى صراعات الصلاحيات والسلطات المفقودة .هذا كله ادى الى ارباك كبير اوقع الاقتصاد العراقي في متاهة كبيرة ().

وعلى الرغم من عدم توفر بيانات عن الانفاق والايرادات والعجز الحقيقي في عام ٢٠١٤ الا انه من الطبيعي ان يؤثر انخفاض اسعار النفط بشكل كبير على الايرادات العامة للدولة في ظل اعتماد العراق على ايرادات النفط بشكل كلي حيث شكلت ٩٣ % من مجموع الايرادات في موازنة ٢٠١٣ ،حيث انخفض سعر النفط من ١٠٨ دولار للبرميل في حزيران عام ٢٠١٤ الى ٤٤ دولار في كانون الاول من عام ٢٠١٤ وبلغ معدل سعر النفط في عام ٢٠١٤ بحدود ٩٦ دولار بينما كان ١٠٦ دولار في عام ٢٠١٣ (*) ، من الواضح ان الحكومة لم تتعض من السياسات الاقتصادية الخاطئة السابقة حيث ان ايرادات العراق اكثر من ٩٠% منها نفطية أي ان اقتصاد العراق ريعي ولا يوجد تنويع في مصادر الدخل، حيث لم يتم تفعيل باقي القطاعات الاقتصادية التي يمكن ان تساهم في زيادة الايرادات ولم يتم وضع قانون ضريبي فعال من اجل زيادة الايرادات الضريبية ، وبذلك فان ايرادات العراق مرتبطة بأسعار النفط والكميات المصدرة منه وهو انتحار اقتصادي خصوصا في ظل عدم مرونة الجهاز الانتاجي لقطاع النفط ، ،وبالتالي فمصير الايرادات العراقية متوقف بدرجة كبيرة على اسعار النفط ، حيث لم يكن هنالك حذر من انخفاض اسعار النفط في ظل عدم مرونة الجهاز الانتاجي النفطي وانخفاض نسبة الايرادات غير النفطية بشكل كبير ،وبالتالي فان اي انخفاض في اسعار النفط عن السعر المتوقع يؤدي الى حصول العجز وهذا ما حصل في نهاية عام ٢٠١٤ نتيجة لانهيار اسعار النفط ، ولكن السبب الرئيس لهذا العجز هو ليس انخفاض اسعار النفط حيث على الرغم من انخفاض اسعار

النفط في اواخر عام ٢٠١٤ الا ان معدل سعر النفط في عام ٢٠١٤ في سلة اوبك كان بحدود ٩٦ دولار وهو اعلى من السعر المتوقع في مسودة موازنة ٢٠١٤ وموازنة ٢٠١٣ ب ٦ دولار .

ان عدم اقرار الموازنة هو من اهم اسباب حصول العجز في عام ٢٠١٤ حيث جعل الحكومة تعمل وفق مبدأ ١٢/١ (*) ولكن الحكومة تجاوزت هذه النسبة في النصف الاول من عام ٢٠١٤() وبالتالي فأن عدم اقرار الموازنة خلق نوع من الفوضى وربما الاسراف في الانفاق مما جعل العراق يعاني في نهاية عام ٢٠١٤ عندما انخفض سعر النفط فلو اقرت الموازنة لكان هنالك تحديد وتنظيم للأنفاق. ومما زاد الوضع سوءا هو ان هذا العجز جاء في وقت يعيش فيه العراق ظروف استثنائية ،حيث ان الاوضاع الامنية وما نتج عنها من الحاجة الى زيادة الانفاق العسكري ،والاعداد الكبيرة من النازحيين ،وتوقف تصدير النفط من كركوك لمدة معينة كل ذلك ادى الى زيادة حجم العجز ،ومن اسباب حصول العجز ايضا هو تفوق النفقات التشغيلية على الاستثمارية ومن المفترض ان يحصل العكس ،لان التوسع في النفقات الاستثمارية يقود الى زيادة الايرادات العامة للدولة .

كما ان عدم اقرار الموازنة اثر بشكل سلبي في سير تنفيذ مشاريع خطة التنمية الوطنية (٢٠١٣-٢٠١٧)(**)، حيث ان التمويل اقتصر فقط على المشاريع المستمرة من السنوات السابقة ،ولم يتم اطلاق المشاريع التي كان منتظر ان تطلق في عام ٢٠١٤،الامر الذي انعكس سلبا على مسار التنمية في البلد نتيجة للاعتماد الكبير على الاستثمارات الحكومية في مقابل ضعف الاستثمار غير الحكومي في العراق .كما ان عدم اقرار الموازنة ادى الى توقف سلسلة الزيادة في القوى العاملة في القطاع الحكومي وهو امر لا يمكن القول بأنه سلبي اقتصاديا لان اتخام دوائر ومؤسسات الدولة بحدود ٣ مليون عامل() وتفشي البطالة المقنعة في دوائر الدولة فان عدم زيادة العاملين في القطاع الحكومي والتوجه نحو تفعيل القطاع الخاص لاستيعاب الداخلين في سوق العمل هو امرا بات مطلوبا وبشدة. وان عدم اقرار الموازنة حالت دون زيادة النفقات الجارية من خلال عدم اطلاق الدرجات الوظيفية وعدم تثبيت عقود العاملين بمؤسسات الحكومة وعدم تطبيق قانون سلم الرواتب الجديد وعدم زيادة رواتب الرعاية الاجتماعية التي كانت منتظرة في موازنة ٢٠١٤ على اعتبار ان تعويضات المشتغلين تشكل النسبة الاكبر من النفقات الجارية.

والسؤال الذي يجب طرحه ماذا لو تم اقرار الموازنة العامة لعام ٢٠١٤ في بداية عام ٢٠١٤ وتم اطلاق الدرجات الوظيفية وتثبيت العقود وتطبيق قانون سلم الرواتب الجديد واطلاق المشاريع الجديدة وبعد ذلك انخفضت اسعار النفط وتدهور الوضع الامني وازداد عدد النازحيين فمن المؤكد كان ليكون الوضع اكثر سوء مما كان ولأزداد العجز بشكل اكبر نتيجة لزيادة النفقات، حيث اعتمد على زيادة اسعار النفط لتغطية العجز ولكنها انخفضت بدل ان تزداد، وعلى زيادة الانتاج وهذا لم يحدث نتيجة لعدم اقرار الموازنة الذي اثر على عدم اطلاق الاستثمارات الجديدة من ضمنها الاستثمارات النفطية ،ونتيجة للأوضاع الامنية التي ادت توقف انتاج النفط من كركوك وبعض حقول منطقة حمرين كحقل عجيل().

ثانيا-اسباب عدم اقرار الموازنة لعام ٢٠١٤

هنالك اسباب كثيرة ادت الى عدم اقرار الموازنة واغلبها ذات طابع سياسي ونذكر منها:

١. النزاعات السياسية:

منذ عقود والسياسة هي التي تسيطر على الاقتصاد في العراق الامر الذي انعكس سلبا على الوضع الاقتصادي والمعيشي في العراق وهو امر لا يتناسب مع ما يتمتع به العراق من موارد وثروات طبيعية التي لو هيأت لبلد اخر لأصبح ربما في ركب البلدان المتقدمة.

بعد عام ٢٠٠٣ توقع الكثيرون الاصلاح في الاقتصاد العراقي والنهوض به بعد سنوات من العزلة الاقتصادية والوضع المعيشي المتدني ولكن ظهرت الخلافات والنزاعات السياسية التي اثرت سلبا على الوضع الاقتصادي من خلال سيطرة القرارات السياسية على القرارات الاقتصادية حيث لا تتخذ قرارات اقتصادية سليمة نتيجة عدم التوافقات السياسية وبالعكس تتخذ قرارات اقتصادية غير سليمة من اجل التوافق السياسي، وبالتالي يتحرك الاقتصاد العراقي تبعا للسياسة التي تتميز بالنزاعات المستمرة وهو ما يلقي بضلاله على الاقتصاد العراقي .

ومن اهم الامور التي تأثرت نتيجة لتلك الصراعات هي الموازنة العامة حيث يتأخر اقرار الموازنة نتيجة للخلافات السياسية في كل عام تقريبا وموازنة عام ٢٠١٤ لم تكن مختلفة في هذا الصدد عن الموازنات السابقة حيث هذا هو حال الموازنة العامة بعد عام ٢٠٠٣ ينتظر اقرار الموازنة الى حصول التوافقات بين الكتل والاحزاب السياسية التي ينتابها المصالح الشخصية والقومية والطائفية ،وبما ان الخلافات كانت في ذروتها في عام ٢٠١٤ وكان في مقدمة هذه الصراعات هو الصراع على السلطة فلم يتم اقرار الموازنة.

٢. الخلافات بين الحكومة واقليم كردستان:

من هذه الخلافات هي خلافات سياسية تتعلق بسياسة الاقليم المختلفة عن سياسة الحكومة المركزية وتوجهات الاقليم المختلفة عن توجهات الحكومة المركزية ونزعة الاستقلال التي تسيطر على الاقليم ،ومنها ما هو اقتصادي حول الكميات المصدرة من النفط من الاقليم حيث جاء في مسودة موازنة ٢٠١٤ ان يكون تصدير النفط من اقليم كردستان بمقدار ٤٠٠ الف برميل/يوميا وذلك وفقا لتقديرات الحكومة المركزية بينما رفض الاقليم ذلك وبشدة حيث ان الاقليم لم يكن مستعدا لتصدير اكثر من ٢٥٠ الف برميل/يوميا أي نفس الكمية المصدرة لعام ٢٠١٣ والخلاف الاخر هو حصة الاقليم من الموازنة حيث من المعروف ان حصة الاقليم هي ١٧ % وفقا للتقديرات الاولية للسكان لحين اجراء التعداد سكاني ،حيث طالب الاقليم بهذه النسبة دون استقطاع عائدات ٤٠٠ الف برميل/يوميا من الاقليم، في حين رأت الحكومة ان تخضع صادرات الاقليم النفطية لأشراف مباشر من شركة النفط الوطنية (سومو) الخاضعة لسلطة الحكومة العراقية وهو ما يرفضه الاقليم ()، وكذلك الخلاف حول نفقات البيشمركة من رواتب وتسليح لان الاقليم كان ينتظر لسنوات ان يتم احتساب نفقات البيشمركة ضمن نفقات المنظومة العسكرية ولكن الحكومة المركزية رفضت ذلك وكانت تقدم بالمقابل سلفا للاقليم من اجل نفقات البيشمركة .

٣. مشروع البترودولار:

ومن الخلافات الاخرى هو مشروع البترودولار(*) الذي لم يطبق بشكل فعلي حيث بحسب مسودة موازنة ٢٠١٤ تم احتساب ١ دولار لكل برميل من النفط (منتج او مكرر) و١ دولار لكل ١٥٠ متر مكعب من الغاز بدل ال ٥ دولار ولم توافق عليه المحافظات المنتجة للنفط واولها البصرة التي تغذي العراق بالجزء الاكبر من النفط ، ان مشروع البترودولار يخدم المحافظات المنتجة للنفط في حين لا يخدم المحافظات الغير نفطية كما ان ال ٥ دولار ربما تكون عادلة في حال ارتفاع اسعار النفط ولكن عند انخفاض اسعار النفط تكون غير عادلة وتضر كثيرا بموازنة الدولة .

٤. الاعتماد على الايراد النفطي بشكل كلي:

ومن اسباب عدم اقرار الموازنة ايضا هو الاعتماد على الايرادات النفطية بشكل كلي وبالتالي فأن اسعار النفط شكلت عائقا امام اقرار الموازنة في عام ٢٠١٤ وسيستمر هذا الحال في حال استمرار الاعتماد على الايرادات النفطية لان اسعار النفط غير مستقرة ويصعب توقعها ، حيث كلما تغيرت اسعار النفط يتم اعادة النظر في

تقديرات الموازنة وتعاد من البرلمان الى الحكومة ، ونتيجة للانخفاض المستمر لأسعار النفط في عام ٢٠١٤ فأن ذلك عرقل عملية اقرار الموازنة.

٥. الاختلالات الدستورية:

ان السبب الاهم لعدم اقرار الموازنة هو الاختلالات الدستورية ومنها ():

أ. اهمال الدستور للمدة الزمنية التي تفصل بين تقديم مشروع الموازنة العامة والتصويت عليه وهذه المدة لا بد ان تكون كافية ليتمكن مجلس النواب من تحليل السياسة المالية للحكومة وابداء المقترحات والتوصيات .

ب. لم يقر في الدستور تحديد طبيعة الالية المعتمدة من قبل السلطة التنفيذية في حال تأخر التصديق من قبل السلطة التشريعية على مشروع قانون الموازنة العامة خلال الموعد المحدد لسبب او لآخر .ففي فرنسا مثلا فان الدستور الفرنسي قد منح الحكومة صلاحية وضع احكام مشروع الموازنة موضع التنفيذ اذا لم يبت البرلمان به خلال ٧٠ يوم ().

الاستنتاجات:

١. تشوه هيكل الايرادات في الموازنات العامة في العراق بما فيها مقترح موازنة ٢٠١٤حيث شكلت الايرادات النفطية ٩٣ % من اجمالي الايرادات في مقترح موازنة ٢٠١٤ بالمقابل مساهمة متواضعة للإيرادات غير النفطية في تمويل الموازنة.

٢. تشوه هيكل النفقات في الموازنات العامة في العراق بما فيها مقترح موازنة ٢٠١٤ حيث شكلت النفقات الجارية بحدود ٦٠ % من اجمالي النفقات في مقترح موازنة ٢٠١٤ في حين ان النفقات الاستثمارية بلغت نسبتها ٤٠% تقريبا.

٣. ضعف مساهمة الضرائب في تمويل الموازنة العامة في العراق الناتج من ضعف المنظومة الضريبية من حيث القاعدة والتنوع والكفاءة في التحصيل.

٤. ان قطاع الصناعة يمثل عبئا على الموازنة العامة لعدم تحقيق ارباح من هذه المصانع بالمقابل تتكفل الحكومة بدفع تعويضات المشتغلين في هذا القطاع.

٥. اثر عدم اقرار الموازنة وانخفاض اسعار النفط سلبا على مسار التنمية في العراق.

٦. اثر الجانب السياسي سلبيا على الموازنة العامة ومنها تأثيره في عدم اقرار الموازنة لعام ٢٠١٤.

٧. اثرت الاوضاع الامنية سلبا على الموازنة من خلال زيادة الانفاق العسكري والانفاق على النازحيين.

٨. وجود اختلالات واضحة في عملية اعداد واقرار وتنفيذ الموازنة .

التوصيات:

١. تقليل الاعتماد على ايرادات النفط والحفاظ عليه للأجيال القادمة فهو مورد ناضب، وزيادة الاعتماد على الايرادات الغير نفطية وعلى رأسها ايرادات الضرائب على ان تكون عادلة وتصاعدية .

٢. التحفظ في توقع اسعار النفط في قوانين الموازنة العامة في ظل غياب مرونة الجهاز الانتاجي.

٣. تعديل هيكل النفقات من خلال زيادة التخصيصات الاستثمارية في الموازنة العامة وخفض نسبة النفقات الجارية .

٤. تشجيع القطاع الخاص لاستيعاب الجزء الاكبر من القوى العاملة في العراق لتخفيف العبء على الموازنة الجارية.

٥. تشجيع القطاع الخاص وتوفير البيئة الاستثمارية المناسبة له لزيادة الاستثمارات الغير حكومية من اجل تخفيف العبء عن الموازنة .

٦. خصخصة المصانع الحكومية وتخفيف العبء على الموازنة العامة.

٧. اقرار الموازنة العامة قبل البدء بالسنة المالية بمدة كافية من خلال اجراء التعديلات الدستورية لتحديد سقف زمني لتسليم الموازنة من الحكومة الى البرلمان ومن البرلمان الى الحكومة لتنفيذها.
٨. وضع صندوق للثروة السيادية للعراق من فوائض ارتفاع اسعار النفط اسوة بباقي الدول النفطية لمواجهة الازمات الاقتصادية.

المصادر والمراجع :

عزوز مناصرة، أثر الزكاة على الموازنة العامة للدولة في مجتمع معاصر، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة/كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الاسلامية ،الجزائر،٢٠٠٦-٢٠٠٧ ، على موقع الانترنت :www.iefpedia.com

زيوش رحمة، الميزانية العامة للدولة في الجزائر ، رسالة دكتوراه ،جامعة مولود معمري، كلية الحقوق،الجزائر،٢٠١١، على موقع الانترنت :www.ummto.dz

٣-**حسين** محمد سمحان واخرون، المالية العامة من منظور اسلامي ،الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،٢٠١٠.

محمد شاكر عصفور ، أصول الموازنة العامة ،الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان،٢٠٠٨ .

أثر التحول نحو النشاط الخاص على الموازنة العامة للأردن للمدة (١٩٨٠-٢٠٠١) ،أطروحة دكتوراه ،وليد خلف علي الزعبي ،جامعة بغداد ،٢٠٠٥ .

سيروان عدنان ميرزا ،الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العامة في القانون العراقي ،الطبعة الاولى ،بغداد ،الدائرة الاعلامية في مجلس النواب، ٢٠٠٨ .

حسن عبد الكريم سلوم واخرون ،الموازنة العامة للدولة بين الأعداد والتنفيذ والرقابة (دراسة ميدانية للموازنة العراقية) ،مجلة الادارة والاقتصاد ،الجامعة المستنصرية ،العدد الرابع والستون،٢٠٠٧.

محمد عبد الله محمود أبو رحمة ،مدى توفر مقومات تطبيق نظام الموازنات على أساس الانشطة(ABB) في بلديات قطاع غزة (دراسة تطبيقية) ،رسالة ماجستير ، الجامعة الاسلامية غزة ،كلية التجارة،٢٠٠٨ ، على موقع الانترنت:www library.iugaza.edu.ps.

دليل اللقاء التدريبي (اهمية التحول من موازنة البنود الى موازنة البرامج و الاداء ، ودور الجهاز الاعلى للرقابة في ذلك)بالتعاون مع المجموعة العربية للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ،المداخل الحديثة لاعداد الموازنة ، بيروت-لبنان،٢٠٠٩، على موقع الانترنت : www.arabosai.org

خديجة جمعة الزويني ،الفساد وأثره في الموازنة العامة للدولة ، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد ٧٣.

غازي عبد الرزاق النقاش ،المالية العامة ،دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة،عمان،٢٠١٠.

محمد موسى محمد النجار ، العوامل المؤثرة على كفاءة استخدام الموازنات التقديرية كأداة تخطيط ورقابة في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة ،رسالة ماجستير ،الجامعة الاسلامية غزة ، كلية التجارة،٢٠٠٦.على موقع الانترنت : www .library.iugaza.edu.ps.

محمد البدر، بحث عن أدارة الموازنة العامة للدولة ،جامعة دمشق ،كلية الاقتصاد، ٢٠١٠. على موقع الانترنت:،www.tahasoft.com

عبد الله شحاته وأخرون، الموازنة العامة والموازنة بالمشاركة مع التطبيق على الموازنة المصرية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨، وعلى رابط الانترنت : www.pidegypt.org

مليحة جبار عبد الكعبي ،الضريبة ودورها في تمويل الموازنة العامة للمدة(١٩٨٥-٢٠٠٥)،رسالة ماجستير، جامعة القادسية ،كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠٠٨ .

عبد الحسين العنبكي، الموازنة العامة الفدرالية والتوزيع الامثل للإيرادات النفطية العراقية ،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،السنة السادسة، العدد السابع عشر، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٨ .

انعام مزيد ،اصلاح الموازنة العراقية طريقنا المستقبلي ،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية، الاصدار ٩، ٢٠١٣.

مشروع قانون موازنة ٢٠١٤ المرسل الى البرلمان والمقر عليه من مجلس الوزراء في منتصف كانون الثاني من عام ٢٠١٤،على الموقع الالكتروني لشبكة الاعلام العراقي بتاريخ ٢٠١٤/١/٢١،على موقع الانترنت: www.imn.iq/news/view.35677

احمد بريهي علي ،الانفاق العام والتكيف مع سعر النفط المنخفض. شبكة الاقتصاديين العراقيين على موقع الانترنت www. .http://iraqieconomists.net/ar

وزارة التخطيط ،المؤشرات الاحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة(٢٠٠٩-٢٠١٣) ،حيث ورد ان اعلى معدل تصدير يومي هو ٢.٤ مليون برميل وكان في عام ٢٠١٢

منظمة اوبك ، معدل سعر النفط في عام ٢٠١٣ كان ١٠٦ دولار الموقع الالكتروني لمنظمة اوبك www.opec.org

عماد محمد علي ولقاء فنجان ثامر ، دراسة في تقويم الاداء الضريبي للعراق للمدة(١٩٩٥-٢٠١٠)،مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد ١٩،العدد٧١،جامعة بغداد،٢٠١٣.

عروبة معين عايش، تحليل دور الضرائب الكمركية في الموازنات العامة دراسة تحليلية في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،الاصدار ٣٩، ٢٠١٤.

لطيف عبد سالم العكيلي، ملاحظات اولية حول قانون موازنة العراق العامة لعام ٢٠١٤ ،نشر على موقع كتابات على الانترنت بتاريخ www.kitabat.com،٢٠١٤/٣/١٧

لمحة عن العراق (الموقع الالكتروني لمنظمة الامم المتحدة-العراق) ، www.uniraq.org

سلام سميسم ،انخفاض سعر النفط الاخير ، بداية انهيار يهدد الاقتصاد العراقي ،شبكة الاقتصاديين العراقيين،٢٠١٤/١٠/٢٨ وعلى رابط الانترنت iraqieconomists.net،

علي ميرزا ، مقترح موازنة ٢٠١٤ الانفاق العام والاستخدام والقطاع الخاص في العراق، شبكة الاقتصاديين العراقيين ،نشر في ٢٠١٤/٢/٨ ، على رابط الانترنت ، iraqieconomists.net

علي ميرزا، اثار اقتصادية لوضع جيو سياسي متغير في العراق، شبكة الاقتصاديين العراقيين ،نشر في ٢٠١٤/١٠/١٠،على رابط الانترنت iraqieconomists.net

Harith hasan, Iraq's budget problems go beyond Erbil - Baghdad crisis, Iraqi economists network ,iraqieconomists. net, Atranslated version, almonitor,Iraq pulse ,www.al-monitor.com .

المادة ٤٧ من الدستور الفرنسي (الموقع الالكتروني للمجلس الدستوري للجمهورية الفرنسية) www.conseil-constitutionnel.fr

opec ,monthly oil market report,16 march 2015, www.opec.org.